

٢١٧٢٠٨
م

(رسالة في مسألة الخلو) ، للفيومى ، أحمد بن أحمد

١١٠١ هـ . بخط محمد بن محمد مهمل سنة ١١١٨ هـ .

٥ ق ٢٣ س ٢٢٢٥ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٦ - ب) ، خطها نسخ

٦٣٢١
م

معتاد .

الأعلام ٨٩:١ بروكلمان ٤١٤:٢ / الذيل ٤٣٨:٢

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ

د- رسالة الخلو .

١٤٠٧ / ٦ / ٢٥ هـ

٢١٧٢٠٨ / ١٢٧٤

٢١٧٢٠٨
م

(رسالة فيما يجوز طرحه من السفينة عند خوف

الغرق) ، للأجهوري ، علي بن محمد - ١١٦٦ هـ .

بخط محمد بن محمد مهمل سنة ١١١٨ هـ .

ورقتان ٢٦ س ٢٢٢٥ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٧ - ب) ، خطها

٦٣٢١
م

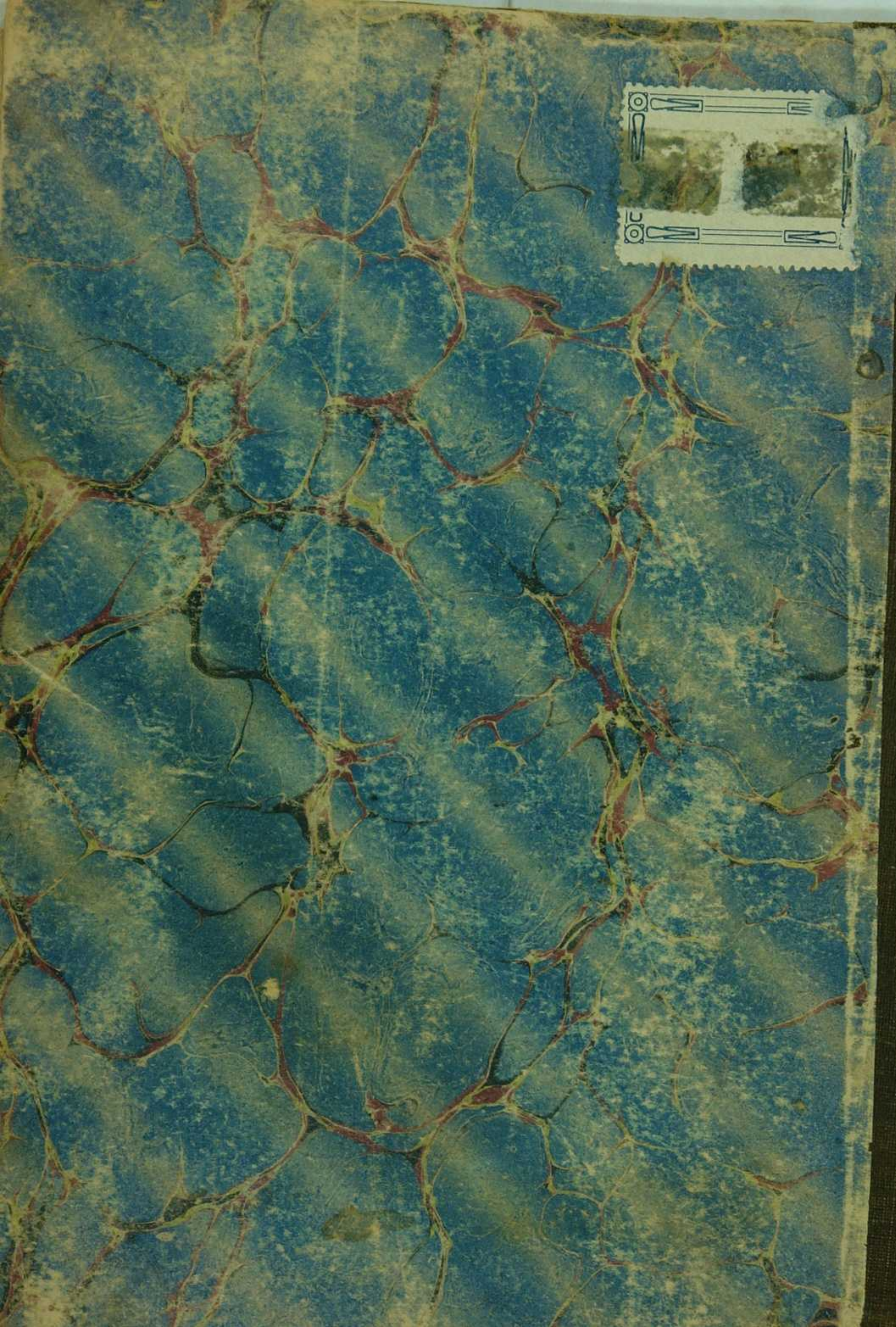
نسخ معتاد .

الأعلام ١٦٧:٥ بروكلمان ٤١٤:٢

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- النسخ ج- تاريخ النسخ .

٢١٧٢٠٨ / ١٢٧٤



1241

هذه رسالة في الخلووات
 لعامة المحققين زين الملة والدين
 الشيخ احمد الفرقاوي
 الفيومي الما الذي غفله
 ولو الدين امين

امين

امين

في الرسالة يليها رسالة كرا السفين
 للامامة سيدي علي الاجهوري المالكي
 عامله بالرحمة والفقران
 واسكنه في الجنة
 ان ذكر يمينه هناك
 ورحمته

امين
 امين



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٤٢١ - في ١٤٧٤ هـ
 العنوان: مجموع أوله: (رسالة في مسألة الخلو)
 المؤلف: الفيومي، أحمد بن أحمد بن أحمد - ١١٠١ هـ
 تاريخ النسخ: ١١١٨ هـ
 اسم الناشر: محمد بن محمد منهل
 عدد الأوراق: ٨
 ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 يقول انظر العباد واحوجهم الى عفو الملك الجواد احمد بن احمد القوي اقلنا
 الفرقاوي شهرة المالكي مذهبنا **الحمد لله** من ابدع من سما الفضائل فواضع
 الدلائل والبرهان واشكره على ما ابدع من مخزات المسائل طوال العصر والعرفان
 فلا تزال الاسني بشايه لمحنة والجوارح بطامعة مشرقة باجة واصيلة واسلم
 على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين والفايل من يرد الله به خيرا يقف به والدين
 الذي تجرت بياضه الملمز من قلبه حتى افاضت على النورين وارفع قاروس
 اعتنى بها استفاضة وافادة في الدارين وعلى الله الذين جعلهم الله من بعده
 مصابيح البيان وصحبه الذين هم كالنجوم بهم يهتدي الى الاسلام والايان
 ما تواتر في التخليق اعز بآيات الله العرفان وتسامت سمات النذوق
 على ابرق افانك ذرية الغر والاثقان **الحمد لله** الذي جعل
 طمعه ولا تسطاع مخالفة حضرة مولانا وسيدنا صدر صدره والدين الذي جعل
 على اصد صر في هذه العلامة الفاضلة والالسان الكامل البحر الذي جعل
 فيه سقران فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن فليمن
 كشف مشكلات الناس في المسائل والعضلات الفوارق ملئت فواعدا شريعة
 ياتوي البراهين وواضح الدلائل في الاخلاق الحسنة الرصيدة والشمس الطاهرة
 المرضية من تشرق بذكره كل ذكر ويقط من شاة الحسن الجميل كل عاظم اسير
 المحققين حضرة مولانا وسيدنا شيخ الاسلام عبد الباقي افندي قاضي القضاة
 عالا بالديار المصرية والناظر في الاحكام الشرعية لا زالت افلاكي سعادته في رجب
 سبعة باربع اعداير وشتموس سيادته في افق جملة بعون قدره مشرقة
 سائرة تحق في مسيلة الخلو المعول بها عند المالكية وما خلقته وادبته وما
 ظلمته فبادرت في الحال غيب الطلب والسؤال محمدا بالامثلة والافانك لست
 من فريسان هذا المصطفى ولا الساجدين في حقه بحره الله في غير ان ولي
 الامر مطاع وخالفته لا تسطاع **الحمد لله** الذي جعل طمعه والدين الذي جعل
 والدين الامم مع ما في كتم الوهم من عيد الكيد والوبال الشدي ليعول المتوخ
 بالهابة

بالهابة وكلمة من سبل عن علم يعلمه وتلقه **الحمد لله** بلجام من ناس يوم القيامه واسر عته
 الى بيان ما اتي به العلامة الناصر اللقاني في مسيلة الخلو مع زيادة عليه وبالله المستعان وفيه
 التكلان **ورتل** هذه العجالة على حضرة روضه وجامعها اما المقدمة ففي حقيقته
 الخلو وادب الفصل في شروطه واما الخاتمة ففي بيان ايدته وفي جعلتها هدية
 لحضرة المولي المشار اليه خلد الله جليل النعم عليه وتلك هدية الفقر فان الهدايا على مقدار
 مديها والعطايا على حسب حال معطيها ومسورها لكن في الحديث الشريف كما رواه البيهقي
 في الشعب وابونعيم والديلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما اهدى من مسلم لاهيه
 افضل من كلمة حكمة وان كنت في ذلك كمن اهدى الزهر الى رياضه والذهب الى غياضه
 فالسؤال من المولي الفضل بالقبول **الحمد لله** الذي جعل العلم او لا ان مسيلة الخلو
 ليس فيها نص صريح على الاحد من الاصحاب وقد قال شيخنا البدر القراني
 انه لم يقع في كلام الفقهاء الفرض لمسيلة الخلو هذه فيما اعم انتهى واما في العلامة الناصر
 اللقاني فتراه فيها على العرفي وخرجها كما قال بعض مسابيل المذهب
 وهو من جملة التي خرج فيعتبر بحكمه وان توزع فيها ما يعلم مما ياتي في النقط
ول كرمه في السوال وجوابه للناس من خروجهما فخص السوال
 ما نقول السادة العلماء الذين رضي الله عنهم اجمعين في فعلوا نظري ثبت التي
 حارت عرقاين الناس في هذه البلية وغيرها ووزنت الكس في ذلك بالاكثير
 حتى وصل الى نوت في بعض الاسواق انهم اية دينار هاجد يداها
 اذامات شخص وله وارث شرعي يستحق خلو خاتوت مورثة عملا بعرف ما عليه الناس
 ام لا وادامات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال او هل اذامات شخص
 عليه دين ولم يخلف ما يفي بدائنه يوفي ذلك من خلو خاتوت افنونا ما جوري
حكمة اجواب الحمد لله رب العالمين نعم اذامات شخص وله وارث شرعي
 يستحق خلو خاتوت مورثة عملا بعرف ما عليه الناس وادامات من لا وارث له
 يستحق ذلك بيت المال وادامات شخص وعلمه دين ولم يخلف ما يفي بدائنه فانه يوفي
 من خلو خاتوت والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كتبه الفقير ناصر الدين اللقاني المالكي
 حامدا ومصليا على النبي وقد ذكرها ايضا من الحنفية كما حب الاشياء والتطائير
 وصاحب جامع الفصول كما سناتي بيانه فليست مسيلة الخلو خاصة بالناس

قال الزرقاني
 يعني مفسر
 انتهى

اللقائي في الملكية غايته الامران ما اشتهرت عنه دون من ذكره اذ اعلم ان
عقله ان لو كان شيوخنا نورا طلة والدين على الاجر من رحمة الله تعالى
باب العارية من شرح المنفعة انه اسير لما يملكه وان الدراهم من المنفعة التي دفع الدراهم
في مقابلتها التي وفاءه سواء كانت المنفعة عمارة كان يكون في الوقت اياها
ان الخراب فيكرهها ناطر الوقت لمن يعمها ويكون ما صرفه خلوها ويصير شريكا للواقع
بما زادته عمارته مثلا لو كانت الامان تكري قبل العماره المنفعة كل يوم وصار
لعمدها تكري مثلا انما في يكون صاحب الخلو شريك بالثلث والثلثين فاذ
اقتضت تلك المجلات الى عمارة كان على الوقت في تلك الصورة مثلا الثلث وعلى
صاحب الخلو الثلثان او كانت المنفعة غير عمارة كوقد مصباح مثلا ولو اتم
الاختصاص بها فالا فاما من من المنفعة نهاده ونهاده غير ما اذا المعتبر انما يعود
الدراهم المنفعة في الوقت عمارة كانت او غيرها وسواء كان الاذن في ذلك الوقت
او الناطر خلا من خصه بالواقع كما سيأتي **واما** ما يقع من انما يخص
من خلو الخراب لمن هو مستأجر كل شهر بكذا انما قال بعد ذلك ان تلك المنفعة
نظر اللون العقار فحيثما في المستأجر قد ملك المنفعة وحده فله ان يملكه ويؤجره
لمنه واماله ان اجارة لازمة **فقد** النزاع فيه وجهه **ان** الواقع ان
ان يبنى حولا للوقت **ان** له ان يبيع فيكون له ذراهم على ان يكون له
محل من تلك المجلات المسقفات التي يري بالواقع انما اذا قبل منهم
ذلك الدراهم فكانه باعهم تلك الحصة بماد دفعوه له وكانه لم يوقف جزا من تلك الحصة
التي لا رغبانية ان يوقف عليهم كاشهر لها فليس الواقع فينبع ذلك نص في ال
لغرض الحصة الموقوفة فقط وليس له ان يكره يبيعها وكان ان الخلو صارا
الواقع في تلك الحصة وفي **التي** فيه باقية سلفا جرحه لان كانه سلفه
الواقع ماد دفعه له وجعل له السكنى لغضائي نظار السلف ولا يقول على المفاك
قال اللقائي لانه مبني على فاسد والمبني على الفاسد فاسد والبناء فاسد
وهو ان تلك المنفعة غير محذورة بل هي له مودة فينبطل ويوقع الناطر له دراهم
التي قبلها منه الواقع ويبيع في يبيع في خالوت الوقت بالاجارة او بغيره
ولكن هذا لا يصح ان يفتي في الات لان فيه ضياع اموال الناس ويحرم الحكماء
ذلك فيصير من العلم الذي يجب كتمه وهذا كله اذ وقع من الواقع اياما
وقع

فيما
منه

وهذه العارية
يجوز هذا في
سند عبد
الزقاني في
على المنفعة
العارية عند
الامان انتفاع

قال الزقاني في
شرح عقده قول
باب العارية لا ملك
انتفاع الخ ومن
ملك الانتفاع
ما يصير عنه يعق
استغنى من ان
من استغنى بكذا
وقد اقله ان
يعبره فاجاب
بانه ليس ذلك
لانه ما لا
لولا انتفاع فكذا
وهو حسن الذي
محروم

وقع من الناطر فلا يصح لاي الناطر لا يجوز له بيع الوقف ولا يصح لقول المصنف لا يصح
وان غوب وايضا لانه ان وقع الخلو منه يكون الاجارة بدون اجرة المثل وسو وكيل والوكيل
لا يجوز له ان يبيع الا بالقيمة بل بالثمنه انتهى ما اراه هذا المعترض وللتنقضي فيه
بجلا **ان** وقد ينظر فيه بان فيه سلفا جرحه فاما مدفع لانه قد جعله قبل ذلك
من قبل **الواقع** حيث قال في كانه يعني الواقع باعهم تلك الحصة بماد دفعوه له
قال الدار في فوطه في مقابلة تلك الحصة لا المنفعة وان كانت هي المقصود من العاري
فهو عقد معاوضة وليس سلفا حتى يوصف يكون جرحه فاقا انت تراه قد ناقض
نفسه بنفسه حيث جعله او لا من قبل البيع وثانيا من قبل السلف وقوله
ولا يقول على المفاك لانه مبني على فاسد الخ ما قطلان الترفي عندنا من القواعد الشرعية
في جيب التمهيد قال الترفي قواعد وابن رشيد في رحله وغيرهما من الشيوخ ان الاحكام
تجوز مع المرفي والعادة كما سيأتي في **الشيخ** الاجمعي رحمه الله في باب البيع
في باب البيع في قول المصنف ان عند المفاك به ما فيه وجب التمسك بالملادة
التي جردت في هذا ايقال في ما يرميها مسئلة الفاحشة وميتاه المأذنة كما ذكره
الترفي وراه ان في ما في الكتب حيث تغيرت العادة فقد خالف الاجماع واقر
الحاكم بالمرار بالعادة في ذلك حذافا من ذهب من التاخرين كابن عبد السلام وابن
خزيم في المنصوره والشيخ خليل في توفيقه في مواضع وغيرهم التي وطاهر
هذه المقصود ان المرفي والعادة مقدمان في المفاك على ما جعلوه بالشرع
ان هو مقدم عندنا على النص لانهم هنا على فاسد بل على تقاريف ارباب الاوقاف
حين يريدون بناء محل للوقت فيا في لهم من يدفع لهم دراهم الخ ما ذكره هو او على تقاريف
في النظار وهذا لا محذور فيه وانما بناءه على زعم السلف جرحه كما ذكره وقد علمت
بطلانه وقوله فيه جرحه الخراخ انت خبير بان تقدم انه جعل الدراهم المدفوعة
في مقابلة عين حيث قال فكانه باعهم تلك الحصة الخ او تلك الحصة وان لم
تكن حاضرة حالة العقار بل كانت غايمة فالعقد صحيح اذ اوصفت اذ بيع
الغائب الموصوف صحيح عندنا وله الخيار اذ اراه لا في مقابلة منفعة حتى
يبني عليها كونه غير محذورة واذا كانت في مقابلة عين وكان الواقع
قد باعهم تلك العين كما هو فرض المسئلة عليه فلا يطل استحقاقه لها بموته بل
يلتقل لو ارشده فقوله فينبطل فيه نظر **وقوله** ويدفع الناطر له دراهم مبني

فيما
منه

في المظان الذي ذكره المصنف في المسئلة في المقصد العاشر وقد علمت ما فيه
وقوله وان وقع من الناظر فلا يصح مردود ايضا لانه كما ذكر وكيل عن الوقت فله ان
يقول كما اجاز للوقت ان يفعله ويرضاه ان لو كان حيا رآه وقوله ان الناظر
لا يجوز له بيع الوقت لقول هذا الموجب بولا للوقت نفسه حيث يستمر طوله نفسه
فضلا عن الناظر وكان عمله الناظر المخلوع على البيع كما فرضه في الوقت والامر بخلاف
ذلك اذا يقع من الناظر من المخلوع ليس ببيع للوقت بل هو تفسير ما عاده على الوقت من
الصفة بتمت المريد المخلوع في ذلك لانه ان وقع يكون له الاجارة فيه الاجارة بدون
اجرة المثل غير مسلم لانه ان كانت المنفعة العائدة على الوقت عماره فهي مملوكة ويستباح
الارض باجرة مملوكة قبل العماره وليس فيه الاجارة بدون اجرة المثل كذا في المسئلة
حيث عماره بدون ارض وعنده الناظر وعادة في جهة الوقت فتكون الاجارة على حيا مملوكة
لو كان المخلوع مملوكا للوقت الذي هو عليه بغير نفسه وعندها يحسب عماره الاجارة تكون
بغيره تدفع بجهة الوقت والخدمه مملوكة فليس فيه ايضا اجارة بدون ارض المثل
وقوله وان لا يجوز له بيع الا بالقيمة تامكليف جعله من قبيل الاجارة كما جعل
من قبيل البيع وان كانت الاجارة ببيع المنافع لكن ليس هو مراد المعرف في الاما مراده البيع
الارض لانها لا يملكها بل بالاجارة وهو المراد من الاتفاق في بيع المملوك والبيع
بالقيمة لا مسلم في حذانه ولكن ليس ثم ما يباع اذ الكلام في الوقت وهو لا يباع والامر بهذا
وقد اتي العلامة الناصر اللقاني بان المخلوع المذكور في حق مقرر معمول به يكون المرف
جور به سيما وقتواه مخرجه على المنصوص وقد اجمع على العمل بها واشتهرت في المشارق
والمغرب واحاط الامر على المصير اليها وتلقاها بالقبول وان لم يستند فيها الى شخص محقق
العمل عليها وقد وافقه عليها من هو مقدم عليه في الفقه كما سيأتي بيانه ولا يفسر
عنه لعدم استناد المعنى للنصر فيما اتي به لانه يجوز للمعنى اذ لم يجد لفتا في النازلة
مخرجه على المنصوص بالشرط الا انه كما فرض به الشهاب المرف في وقت المثل
صحة فاعامة المحققين صاحب التفتايف العديدة المعقولة والفوائد القرية المبدلة
نورا لدين علي الاجموري رحمه الله عن جواب المعنى اذ لم يذكر مستند ولا مرجع في
في اتي به كفتوى الناصر اللقاني في مسئلة صحة الخوات وجوازها هل يكون
منها احد الادلة الشرعية حتى انه يجوز للمعنى المالك ان يعطي بقوله وعمره حجة

في المسئلة
في وقت

المعقولة

ودليل

ودليل على جواز الخوات وصحتها مع عدم وقوفه على تغلفي ذلك من ايجاز
مذهبه المتقدمين اولى انتهى واجاب رحمه الله مما لفظه قال الشيخ
شهاب الدين القرافي يجوز للمعنى اذ لم يجد نصا في النازلة ان يخرجها على المنصوص
اذا كان في ذلك الاستحضار لقواعده مذهبهم وقواعد الاجماع ونص ايضا
على انه يجوز لمن حفظ روايات المذهب وعلم مطلقا ومقيد بها وعامها
وخاصها وعلم اصول الفقه وكتاب العباس واحكامه وترجيحه وموافقه
ويشترط ان يعنى بما يخرج به هو محفوظ له منها والشيخ الامام شيخ
الشيخوخه الشيخ ناصر الدين اللقاني ممن انصف بالصفة التي لسوء
لمن ليس بها جواز الاقنا فيما لم يكن فيه نص بالمخرج على المنصوص من على ما يفتا
في ثقافة الشيوخ واشتهر ذلك استمرارا لا عقاب فيه وقد اطلق من وجد بعله
عن الشهاب المالك على منابعه فيما يعنى به مما لم يوجد فيه نص في المذهب
وان لم يظهر له المذرك بل ربما كان مشكلا عندكم كسيلة الزاوية التي
ينهاها في اتي انه كثر منهم اسئلة كالمها وهي الحفلة مشككة ورح
ذلك ينتج عنها في المسئلة به واعتقد اذ اطلع على ما في المصنف عليه
ولانه لا يقدم على ذلك عن غير شي يعتمد عليه سيما وقد وافقه على ذلك من هو
مقدم عليه في الفقه وهو اخوه الشيخ محمد اللقاني وكان لسان حاتم بقوله
وان لم يزل الهلال فسام لا ناس راوه بالابصار وقد وقع لعلماء مذهبنا المتقدمين
في المصنف في المذهب كالا امام ابن عرفة والبرقي وابن ناجي وغيرهم العمل
بما جئوا عليه شيوخهم مما ليس بمحققين وان لم يثبت من مدركة كما تقدم فهذا
وخو به فند انه يجوز للمعنى ان يعنى بما خرج به غير على الفروض المذهب
من قبل الصلابة المخرجه كالشيخ ناصر الدين هذا وان لم يعرف المذرك حديث
ولا يخالف البعض وما يستتسا به هذا المقام قوله عليه الصلاة والسلام ما رآه
المسلمون حسنة فهو عند الله حسن انتهى جواب شيخنا وسياتي لدينه قلد
وقد قال شيخنا وخنا القرافي ان الشيوخ المذهب المتأخرين كانوا يبعد الله

ابن عتاب واي الويلدين رشدا واي الاحكام ابن سهل والقاضي اي بكر ابن رشيد
والقاضي اي بكر اي العربي ونظر انهم اختاروا من لخصوا بعض الامور
والاقوال على ما فيها عن المشهور من اجري باختيارهم عمل المحاكم والغنيما
اقتضته المصلحة وجري به المرق والاحكام تجري مع الرف والعادة كما قاله
القاضي في قواعد وابن رشيد في رخصته وغيرها من الشيوخ النجاشي وقينة
اجواب الموعود بها نفعها هذا وقد قال شيخنا بدر الدين القرافي رحمه الله
تعالى انه لم يقع في كلام الفقهاء النقص لمصلحة الخاوهة فيما علم وقد قال عمر بن
عبد العزيز حدث للناس افضية بقدر ما احدثوا من العجوز ثم ذكر ما اوتي به
الناظر الثاني وسكت عليه وذكر بطلان كلام الشيخ زين ابن نجيم الحنفى فيها
في الاشياء والنظام والحمد لله وحده انتهى بقينة جواب الشيخ تكميل بذكر
بطلان كلام شيخه القرافي بنائمه ونجامة انه قال بعد قوله بقوله ما احدثوا من
العجوز ما نفعه والمصلحة الواقعة هي ان حوائت الاوقاف بمحض حريصة
سكانها اذا اراد احد من الخواص من ذلك الحائز اخذ من ارضه
بمنع بالسكنى في ذلك الى ان يمتد ويسمونه ذلك القدر المأجود من المال
خلوا ويبدلون ذلك بغيره واحدا بعد واحد وهكذا وليس يعود على تلك
الاوقاف من ذلك الامر تقع اضلا غير اجرة الحائز بل الغالب ان اجرة ذلك
الحائز اقار من اجرة المثال بسبب ما يدفعه الاخذ من الخلو والذي يدور عليه
الجواب في ذلك انه ان كان السائل الذي اخذ الخلو يملك مملكة الى ان
منصرفا سكنها غيره واخذ على ذلك ما لا يماي خله ان كان بيده عقد اجارة
باجر المثل فهو سايج له واخذه اجرة في تلك المصلحة التي يملكها والدفع ذلك
المال لا تنفعه بذلك على الوقف لصدور الاجرة على وقف اخر المثل
وهذه الصورة عزيزة الوقوع واما ان لم يكن مالكا للمصلحة باجارة
وهو الكثير الوقوع فلا عبرة بذلك الخلو ويوجره الناظر من شأنا جرة المثل
وبذلك

ويجب لك اني بعض مشايخي وبناه على ما تقدم من قول ابن رشيد ولا يجوز
بيع المثل بالمثل الا لانه يسلط عمره قاله ابن رشيد في البيان وهو قول ابن وهب واشرب
وجماعة من التابعين وما بيع العطاء بانفسها فيجوز قاله ابن رشيد ايضا ثم ان
قوله واما ان لم يكن مالكا للمصلحة باجارة المقتضية بل صرحه انه لا بد في صحة
الخلو من الاجارة وليس كذلك اذ ليست ركنا ولا شرط الوجود حقيقة وصحة
بدونها اذ هي كما تقدم عن شيخنا الاجموري اسم لما يملكه دافع الدراهم من
المصلحة ثم نعم ليس للناظر اجارة اذ اراد ذلك لغير رب الخلو اذ هو رب
الواقف وعبارة الاشياء والنظام في مسئلة الخلو التي اشار اليها شيخنا
ذكرها في البحث الرابع في الرف الذي يحمل عليه اللفاظ في الفصل الذي
نقده من الرف مع اللغة ونصها وماضيا امر على الناس الا تشع حكمة والمثل
ان المثل هو عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افي كثير من المشايخ باعتباره واقف
على اعتباره بل يفي بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلو الحوائز لزم ان يفي
بما يفي الخلو في الحائز حقا له اي لصاحب الخلو فلا يمكن صاحب المثل
من اجرة منه ما ولا اجارة لغيره ولو كانت وقفا وقدر وقع في خلو المثل
حوادث الخلو بالقرية ان السلطان العوري لما بناها استكرها للتمام
بالخلو وجعل على كل قدر اجرة منه وكنت ذلك بملكتوب الوقف النجاشي والله اعلم
فصل في شرط صحة الخلو ليعلم انه يشترط لصحة الخلو شرطا من
ان يكون ما يملكه من الدراهم عابدا على جهة الوقف بان يفتقها فيه فما يقبل الا ان
يكون الناظر الدافع من مريد الخلو لغيره في مصالح نفسه هو حديث
الابن عتاب على الوقف منها شي ويحمل له افعها خلوا في الوقف فهذا الخلو غير
محتاج ويرجع الدافع بدراهمه على المثل ومنها ان يكون للوقف ربح بغيره
فان كان ربحي بكمارته ومصاريفه كاقاق الملوكة الكثيرة الربح فشرط منه
على مصالحة ومنافعة ولا يصح فيه جيلد خلو فلو وقع ذلك كان باطلا ولم يستاجر
الوقوف على الناظر بما دفعه له من الدراهم لانه تبرع منه على شرط ان لا يظهور عدم
صحة خلوه ومما انه يثبت ذلك العرف على منافع الوقف بالوجه الشرعي

غريب وربما نسب بعضهم لحرق الاجماع قال بعضهم لا يري الا في نسخة الباقي ولو كان
ذميه وتقدم البحث في هذا الاصل في مسيلدة التاويلين في كتاب الجهاد وما قاله المحقق
قاعدة الاجماع على وجوب ارتكاب اخف الضررين لذكره في المقتاد له لقوله وفي
هذا وان كانت لا تلاف النفس فهي فيه لحفظها انتهى وفيهم من قوله كانوا كغيرهم اذ
كان معهم متاع وري لا يرجع عليهم بغيره واذا كان في السفينة متاع وجب ان
يادى فقال ابن عرفة على ما تقدم قال في عن الطوسي يدر بطرح الامتعة ثم
الهباء لسرف النفوس قلت الشرف انما يكون للنفوس الادمية انتهى وقول صاحب
الشامل ويري بما نقله او عظم قال ابن الحاجب وبدي بما نقل جسمه او عظم جرمه قال
شارحه تحت كاعدال الكنان والبرز او عظم جرمه وحق جسمه كاعدال الفطن
وغيرها والجرم بكس الجيم للمجسمة واللون والصفة قاله ابن السكيت والمراد هنا
الاول وبالضم الذنب وبالفتح القطع مجزء الخ لضمرة قلت هذا بخلاف
قوله ابن عرفة عن المحقق يري الاثقل الاقل ثمتا فان تقاربت الاثمان يري الاثقل
التي في ظاهره ان الاثقل يري حيث قل بمثله وان لم يعظم جرمه وكلامه
يقضي انما عظم جرمه او تقاربت الاثمان بخبري رمية وري الاثقل والاول كلام
الشامل قلوا استويا في الثقل يري بالتمعه ثم ان قوله وبدي بما نقل حله مالم يكن غيره
ادخل في السفينة بعد رستمها المقتاد وهو مما يستلزم ما ياتي واعلم ان وسق
السفينة اما ان يكون متاعا واما ان يكون حيوانا لا يعقل واما ان يكون حيوانا
بشر ابي عاقلا وان يكون الثلاثة واما ان يكون اثنين منها وفي كل امان يكون ما فيها
احاده مستوية في الوزن او مختلفة وفي كل امان يكون جميع ما فيها ليس فيه شيء زائد عن
وسقها او يكون بعضها زائدا فان كان جميع الوسق متاعا واستوت افراده في الثقل
وليس فيه زائد عن مقتاد الوسق طرح بالقرعة حيث استوي الثمن او تقارب والاول
الاقل ثمتا وهذا من قاعدة ارتكاب اخف الضررين وان كان فيه زائد على الوسق
المقتاد الزائد ان كان اخف وان اختلفت افراده بالثقل والمثقة فظاهر كلامه
الحاجب انه لا يدر بالاثقل من غير نظر في مثله وكلام المحقق يقتضي انه يدر به حيث تساوي
الثمن وتقارب اي والا ارتكب اخف الضررين للمقتاة المذكورة وهذا حيث لا زائد
فيه على الوسق المقتاد والاطرح قال ابن عرفة المحقق هال البحر ووقع الخوف وحب الري

عاجلا

حاشية

في الزيادة ان كانا في
البحر ووقع الخوف وحب الري

عاجلا ويري الاثقل الاقل ثمتا فان تقاربت الاثمان يري الاثقل وان
تجاوزت المركب في الزيادة على المقتاد رجع عليه لا ندخروا ان لم
يعلم حين الري المتاع المزيد وري غيره خبره في الرجوع على
ري المتاع بذلك او على رب السفينة فان رجعوا على رب السفينة
رجعوا بقيمة ما روي وكو كثر قيمة وان رجعوا على رب المتاع فان
رفع متاعه جوار عليهم غرم قيمة ما روي وان كان غير عالم بقيمة
ما روي اكثر من قيمة متاعه لم يلزمه غير تسليم متاعه وان لم
يعلم احرم عقلا لقين الرجوع على رب المركب وان مروا بمتاعه في
في البحر فرفعوه هائم هال البحر فان كانت زائلة على عرف وسعهم
رمت ولا شيء فيها وان كانت من تمام وسق المركب كانت كسائر وسقه
وان كان شجن المركب رجلا فقد تقدم حكمه في كلام النجاشي وما فيه
وقول الشامل وقض على مال تجروا ان عبيدا او حواشي وكذا
يا على الراص قلت ما ذكره في العبد ذكر ابن عرفة انه
المعروف وما ذكره في الناض لم ارمس صححه وفي كلام ابن عرفة
ان عبيد خلافة فانه قال وفي الزم على العبد ثلثها ان كانتوا
بالتجمل للعبودية على قول ابن مليس وقوله ابن الجهم والمعروف ولا شيء
على الاجرار الناقا والعين للقبضة ومنها للتجمل قول مالك وابن حبيب
والصواب انها للتجمل والقبضة سواها كما نواقب البراءة حيث لو عطف
المركب بحججهما من العموم وقيلها لم يحسب والاحسب وريها

لا يرجع به لانه لا يتقبل المركب اذا البقي ولا يخففه اذا البقي الا ان يكون في
 ثقل عدل انتهى وقوله في الشامل وشارك المطروح متاعه بـ
 السالم فيه فان اللدني بقيمة فله نصفه او نصف قيمة السالم
 فثلثه ولا شركة بين من لم يطرح لهم شي بعضهم مع بعض
 قال شارحه اذا طرح من المركب شي لأجل الحاجة فقال ابن القاسم
 يشارك اهل المطروح من لم يطرح لهم شي من متاعهم فيكون من
 ربي متاعه شريكا له في الفاضل في التماز في النقص حتي يكون
 ما سلم وما طرح كما نه بجميعهم قال ابن ابي زيد فان كانت قيمة
 ما ربي كقيمة ما سلم فليس ربي متاعه نصف السالم وان كانت
 قيمته نصف قيمة السالم فله ثلث السالم ولا شركة بين من لم
 يطرح لهم شي بعضهم مع بعض انتهى وقد نظم حاصل ما تقدم

وكان الفراغ من كتابتها رابع عشر
 جمادى الاولى من شهر رجب سنة

ثمان مائة وثمان مائة والف
 على يد محمد بن محمد الملال
 غفر له ما مضى وما قدم

الذ حيد
 محمد
 امين



وهذا هو النظر المشار اليه في آخره بقوله

اذا مركب قد خيف من جملها العطب، وطرح ثقل عوضه فاقرب
 جملها جملها في العوض عنها سببا، مقاربة فاقرب وقرب من الرب
 وان يتساوي ثقل احوال حملها، رقة اطرح ما يغاه به العطب
 ووزع المطروح على ما بها بقي، لتحقق الا الذي بقيت انتسب
 وهذا على عوض لما بقي او ان رقة على قيمة الباقي خلاف للاصعب
 وهل يحل الطرح او يمكن ما تقدم، ردت سيرا واللدله ذهب
 او اطرأ له لكن بقرب موضوع، لموضع طرح في حرج حرج
 ولحملها مراد مبدل فاطرح، بما طرحه تحو ان به من العطب
 ود ايلقح الرقيق وكذا، واثنى وضد العمل سواد وانح

انتهى

خاتمة

مستقلة على مسيلتين يحتاج لهما الطالب احدهما الاجارة على قسمين
 وجبته وغيرها وهي المسان بالمشاهير كل شهر كذا او المساناه كل سنة
 بكذا حقيقة الوجبة المدة المحدودة باستلجها السنة الفلانية او الشهر
 الفلاني او استلجها عقد او بركة وله عقد بلفظ كل سنة او شهر
 والوجبة تلزم بحمد العقد ولا يتم وقف لزومها على عقد الاجرة وغيرها الا يلزم
 العقد الاستقدا الحاقيلزم بقدر ما تقدم وانما **ثانيهما** عقد الاجرة اللازم لا ينفسخ
 بحول احد للتناقذين ولا يموت قبل انقضاء المدة الا ان يكون المجر مستحقا الوقت
 والارادة مدة مستقبله ويموت قبل انقضائها فان لم ينسحقف الوقت بعده
 فستبها ومثال ذلك ان يكون الوقف على اولاد شخص طيفة بعد طيفة
 او على يد وبعدهم ثم يورثها من الطيفة الاولى او يورثها مدة مستقبله
 بخير موت المجر قبل انقضائها فان لم ينقل حقت له فستبها للاجالة ومن
 ذلك المفسر في رقة بوجها مدة مستقبله ويموت قبل انقضائها

فان لمن يقره نائب السلطان بعده فسخها ولا بد الحجة الناظر لو وقف مدبر
ويكون قبل التفتتها فليس لمن يقره فسخ تلك الحجة الا ان
من حمله المستحقين انتهى بحروفه



تاخذ علي بركن النعيم وعوده اسرب وقته فترش و تعطي
 لها باربعة دراهم راسخت بلدي و تبيك سبك كدهب
 ثم تعيد عليها ثلاثة امرار كل من ~~ملا~~ باربعة دراهم راسخت
 ثم تاخذ ~~لحم الجوز و واحد من~~ سمسارها بيا دور و نشا
 و ثلثها في ساعده منه دهر و ثلثه دهر و ثلثه دهر و ثلثه دهر
 درهم

٢٠٢

~~سما~~

فانها تقوم بيضا

ليقنه و هيبه شح الشب لمري بالغا و يضاف
 قليل زعفران و صمغ و يكث به
 فايد شبيه عن من افادها من الاخيار تاخذ من رمق
 آتاج آنزجفر آرا سخت آسليمان آروح توتيا و ساق
 اسحق القمر مع الزاج و الزنجفر و الراسخت و ثلثه الروح
 و الابق و تجعل الحواج لهم فرشه و غطا و ضعهم في بوط
 و شد و صله و محهم بزجاج و سوف عليهم بروياص
 حتي يتختم الزجاج و تركه يبرد اخبره بخده فرشه
 جوهن صف لعل و حدهم قير الطين شمس
 يخرج ساير الامتحانات و قد عملتها مرار و حج بها
 و سلم

احمد لله سبه تاخذ زهر آ و تاخذ آ املاح ملح طعام
 و ملح مروي و ملح قلي و ملح محتوم و نعرون و عقاب و بارود
 و تحفرهم و توصعهم في لبر خامض و عني الزهر و يطفي آ
 مرات ثم خذ وزن الزهر فوق شوشه و انبكم حتي يدوروا
 ترجمهم بآ بارود و توزهم حتي بقا الرق و حله اسكه قضيب
 و حميه و طفيه في عريس النيل على قدر حار زيد و كلما طفت
 يزيد محاسن و صبغ و يلبس تاخذ منه مثقال و شمس مثقال
 و امزجهم بالسبك فانه غايه و قد باع منه في غلو الذهب مثقال
 سبعين فضه الله الله اعنتم احلال منها ولا نسأ الفقرا و المساكين
 والا راعل

ملاح

عند على نزل الله تعالى ربيع وفيه ربيع ابيض وربع وفيه بارود ثلج
واسحقهم جميعا واحعلهم غطا ووطا لوقية عقربا صفر
وحضنهم ليلة فانها تصير كالثلج ثابته استحقها مع وفيه
نشاذر وضعهم في قوت مهور وحله في الحمام او مجر
الطلع وقطر منه بريشة على الزاويق فانه ينوقد حجر الباذن
الله تعالى فاسحقه وارم منه وزن درهم على خمسة
اواق قلبي يصير روابصيا وهي خدعة ابا محمد الصالح
رضي الله عنه انتهى

احمد لله خذ ربيع وعلج بارود واعليه في شقفة وتزله ودفنه
منه او مرتين وارم على النحاس الاقرب مني رحم عن كل
احمد لله لو قد براده صرح جزء ومثله زهره واعجز البراده عندها
الزهره وطاقمها اجمع وارحمها بارود بسفا المزج واعده
في مثله زهره وارحمها بقدر اجمع بارود او اكثر حتى يخرج و
اعدوها كذا الا فرث وضع ثلث في عال وان جعلت بدله
الاول اسربا وقرجي ولاكن الاول احسن في

جلده بارود عقاب اسحقا حيفا وضع صفح حديد
على نار حتى تحي ويغرس ويحف منه للشس فاذا اغلا ونقطع
الذقان يطفى قوما يخرج جلد وجلال القريش وعلج وطرطير
في طاه منه او شقفة حمراء الاول اولى في

